مساهمة الآلية في العدالة الدولية

هذا العام، نحي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإقرار نظام روما الأساسي. يصادف يوم العدالة الجنائية الدولية في 17 تمّوز /يوليو هذا الحدث المهم ويسمح لنا بالتفكير في التطوّرات التي حدثت على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. بينما واجه مشهد العدالة العالمي عدد كبير من التحديات، شهدنا على الكثير من الإنجازات التي أرست أساسًا متينًا لنا للبناء عليها بشكلٍ جماعي.

في سياق سوريا، كانت إحدى هذه الخطوات المهمة هي إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلّة (الآلية). ونتج عن هذا القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة أوّل آلية مخصصّة للأمم المتحدة تركّز بالكامل على تيسير جهود إقامة تحقيق العدالة التي تقودها الجهات الفاعلة الأخرى فيا يتعلّق بالجرائم الدولية الأساسية ولا تزال ولايتنا ثابتة، إذ نواصل دعم الولايات القضائية في التحقيقات والملاحقات القضائية، وكذلك متابعة جميع السبل القائمة، أينما كانت، لتحقيق عدالة شاملة وهادفة والتخطيط لتلك التي قد تظهر في المستقبل.

يكمن محور عملنا في التعاون والتنسيق مع منظّمات المجتمع المدني وروابط الضحايا والناجين/يات. فتشكّل أطر تعاوننا الحالية مع منظمات المجتمع المدني ثلثي أطر تعاوننا الكلية. تعدّ هذه المنظّمات مصادر لمجموعة المعلومات الموجودة في مستودعنا المركزي، وتوفّر أيضًا آراء ترشدنا في تحديد أولويات فرص العدالة بالنظر إلى مواردنا المحدودة.

برزت محنة المفقودين في سوريا على أنها مصدر قلق بالغ خلال اجتماعاتنا العديدة مع منظّمات المجتمع المدني. وبناءً على خبرة فريقنا الواسعة في دعم المساءلة للجرائم المرتكبة خلال النزاعات السابقة، بدأ فريق الآلية في تصميم إستراتيجية لمساعدة الكيانات المكلّفة بالبحث عن المفقودين منذ أكثر من عامين. ومع بروز الأخبار الأخيرة عن تشكيل هيئة جديدة تابعة للأمم المتحدة للكشف عن مصير ومكان تواجد المفقودين، نحن على استعداد للتعاون مع هذا الكيان الجديد ومشاركة المعلومات ذات الصلة التي حددناها.

كما سنذكر في تحديثاتنا أدناه، تتلقى الآلية عدد متزايد من طلبات المساعدة حيث تعتمد الهيئات القضائية على موادنا وخبراتنا.

إلى جانب طلبات المساعدة التي نتلقّاها،تجري فرق متخصصة بكل مسار من مسارات التحقيق تحقيقاتها وتحليلاتها لتنتج مجموعة من المنتجات التحليلية. تتنبأ هذه المنتجات احتياجات الهيئات القضائية القائمة وتلك التي قد تصبح فاعلة في المستقبل ويمكن تكييفها وفقًا لاحتياجات الهيئات القضائية المتلقّية الخاصة. والجدير بالذكر أنه نتوقّع أن التحليل الذي أعددناه في سياق مسار التحقيق المتعلّق بالجرائم المتصلّة بالاحتجاز سيكون ذا صلة لتتمكّن محكمة العدل الدولية من البت في الطلب المشترك المقدّم من هولندا وكندا الذي يزعم انتهاك سوريا لاتفاقية مناهضة التعذيب.

لم تنفع ولايتنا وعملياتنا وأطرنا المبتكرة العدالة والمساءلة في السياق السوري فحسب، بل شكّلت أيضًا نموذجًا لإرشاد الآخرين، كما هو الحال مؤخرًا في أوكرانيا. في حين أن نهج الآلية، بما في ذلك التعامل مع الضحايا والناجين/يات أصبح معيارًا للعديد من الجهات الفاعلة في مجال العدالة، لا يمكننا أن نكتفي بهذا القدر.

يتطلّب الطلب المتزايد على خدماتنا دعمًا تمويليًا مستمرًا، وهو أمر حاسم لإعداد فرص العدالة الجديدة وانتهازها عند ظهورها. سيكون الحفاظ على هذا الدعم بمثابة إشارة ملموسة للضحايا والناجين/يات بأن المجتمع الدولي لا يزال ملتزمًا بالمساءلة كما كان عندما اتخذ القرار اللازم لإنشاء الآلية.

كاترين ماركي-أويل

دعم الهيئات القضائية

طلبات المساعدة

لدى تلقيها طلبات المساعدة، تتبادل الآلية المعلومات والأدلّة مع الهيئة القضائية المعنية أو تعرضها عليها بشكل استباقي إذا كانت على علم بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية ولديها بالفعل بيانات ومنتجات تحليلية ذات صلة بها.

يختلف نوع المساعدة المطلوبة ويمكن للهيئة القضائية تلقّي المواد من المستودع المركزي للآلية، إذا منحت مصادر المعلومات موافقتها على مشاركتها. ويمكن للهيئات القضائية ايضًا الاستفادة من المنتجات التحليلية المختلفة التي طوّرتها الآلية، وأطر التعاون التي تفاوضت الآلية بشأنها، والتي تسمح لها بالعمل في أماكن عدّة.

ومن ثم، أصبح لدى المدعين العامين والمحققين من الهيئات القضائية الوطنية القدرة على تعزيز عملهم وقدراتهم من خلال العمل المتفاني والخبرة التي تقدّمها الآلية.

تشمل المساهمة في الاستجابة لطلبات المساعدة الآتي:

- تقارير تحليلية
- مذكرات قانونية
- رسومات بيانية وجداول هيكلية للمؤسسات (رسمية وغير رسمية)
- مقابلات مع الشهود
- تحليلات خاصة بتحديد الموقع الجغرافي

فضلًا عن ذلك، شاركت الآلية **43** منتجًا تحليليًا متصلاً بمساراتها الاستراتيجية الثلاثة أو ما تم تطويره لدعم تحقيقات محددة.

كما يوضح الرسم البياني، استمرت طلبات المساعدة في الازدياد منذ أن أصبحت الآلية جاهزة للعمل في عام 2018، حيث تعكس كافة هذه الطلبات تأكيد الهيئات القضائية الوطنية على تعزيز التزامها بالقانون الدولي ومحاسبة الجناة.

286 طلبا للمساعدة قدمتها **15** هيئة قضائية مختصة.

تتعلق بـ **216** تحقيقًا منفصلا.

تم دعم **193** منهم عن طريق تبادل المعلومات والأدّلة و / أو المنتجات التحليلية.

47 طلب مساعدة جديد منذ بداية عام 2023

طلبات المساعدة سنويا حتى تاريخه (RFAs)

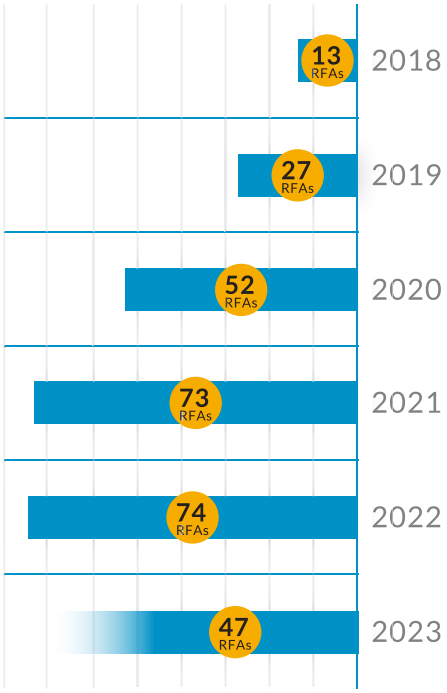

تطوّرات تحقيق العدالة واسهامات الآلية التي يمكن الإعلان عنها

السويد

محكمة مقاطعة غوتبورغ - 29 آذار/مارس 2023

إدانة المواطنة السويدية فتوش إبراهيم بتهمة ارتكابها جريمة حرب لنشرها صور لرؤوس مقطوعة بمدينة الرقة، سوريا مع تعليقاتٍ مهينة وحكم عليها بالسجن لمدة ثلاثة أشهر (قيد الاستئناف).

وقد دعمت الآلية التحقيــق عن طريق توفير المعلومات وإصدار منتج تحليلي حول اســتعراض تنظيم الدولة الإســلامية العام للعنف في ســياق اســتراتيجيته الدعائية الأوسع.

محكمة مقاطعة سولنا - 9 كانون الثاني/يناير 2023

إدانة مواطنين سويديين منضمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية لتورطهم في تسفير أطفال إلى مناطق الحرب وإجبار الفتيات على الزواج واغتصابهن.

- وحكم على الرجل الذي تزوّج إحدى الفتيات، عبد الرحيم شــكري محمد، بالســجن لمدة ثماني سنوات وعشــرة أشهر لاغتصابه المشدد ضد الأطفال.
- وحكم على والدة الفتاتين، كاميلا اولوفســن، بالســجن لمدة ســتة أعوام وعشــرة أشــهر، حيث أدينت بالاتجار بالبشــر والمساعدة في التحريض على اغتصاب الأطفال.

وســاندت الآلية الادعاء عبر تطوير عمــل تحليلي معني بأوضاع الفتيات والنســاء في المناطق التي تســيطر عليها الدولة الإســلامية في ســوريا، وقدّمت الآلية موجزا عن الأركان الأساسية للجرائم ضد الإنسانية في ســياق جرائم داعش في ســوريا. وأتاحت الآلية لأحد موظفيها إدلاء شــهادة أمام المحكمة فيما يتعلّق باستنتاجات الآلية.

محكمة مقاطعة ستوكهولم - 4 أذار/مارس 2022

إدانة المواطنة السويدية لينا نينا إســحاق كشــريكة في جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي وجرائم الحرب وحكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات لإهمالها - كوصي قانوني - حماية ابنها البالغ من العمر 12 عامًا من التجنيد واستخدامه كجندي طفل من قبل داعش في سوريا حيث لقى حتفه.

دعمت الآلية الادعاء من خلال توفير معلومات عن القانون السوري.

فرنسا

محكمة الجنايات باريس - 29 آذار/مارس 2023 من المتوقع اجراء المحاكمة في عام 2024

اتهام ثلاثة مسؤولين سوريين كبار - علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود - بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تضمنت اختفاء وقتل مواطنين فرنسيين –سوريين.

ومن المتوقع أن تعقد المحاكمة غيابيًا في النصف الأول من عام 2024.

دعمت الآلية اجراءات التحقيق عن طريق توفير المعلومات والأدلة والمنتجات التحليلية.

محكمة الجنايات باريس - 18 كانون الثاني/يناير 2020 من المتوقع اجراء المحاكمة في عام 2024

اتهام مسؤول كبير في جيش الإســلام والمتحدث السابق باســمه، مجدي نعمة الملقب بإســلام علوش، بارتكاب جرائم حرب وتعذيب واختفاء قسري وتواطؤ في هذه الجرائم.

ومن المتوقع أن تعقد المحاكمة في عام 2024.

دعمت الآلية اجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة.

محكمة الجنايات باريس - قيد التحقيق

اتهام شركة لافارج للأسمنت الفرنسية بالمســاعدة والتحريض على جرائم ضد الإنسانية في ســوريا. الشــركة متهمة بإجراء ترتيبات مع تنظيم الدولية الإسلامية (داعش) والعديد من الجماعات المسلّحة الأخرى من أجل إبقاء مصنع الأسمنت في الجلابية مفتوحًا وتشغيله بين عامي 2012 و2014 في شمال شرق سوريا.

دعمت الآلية إجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة وقدمت موجزا عن الأركان الأساسية للجرائم ضد الإنسانية في سياق جرائم داعش في سوريا.

هولندا

محكمة مقاطعة لاهاي - 21 نيسان/ابريل 2021 الاستئناف قيد النظر

إدانة المواطن الســوري أحمد الـ - ياء بالانتماء إلى منظمة إرهابيــة وارتكابه جريمة حرب تعد انتهاكاً للكرامة الشــخصية. وحكم عليه بالسجن ست ســنوات. وبناء على اســتئنافه للحكم الصادر ضده، تمت تبرئته من تهمة ارتــكاب جرائم حرب في كانون الأول /ديسمبر 2022.

لا يزال استئناف الادعاء قيد النظر أمام المحكمة العليا.

دعمت الآلية إجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلّة.

هولندا/كندا

محكمة العدل الدولية - مستمر

تشــكل الإجراءات - المشــار إليها في هــذا التقرير - والتــي بدأتها هولنــدا وكندا ضد سوريا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب فرصة أخرى سانحة لتحقيق للعدالة.

تستعد الآلية لتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بهذه الإجراءات.

ألمانيا

المحكمة الإقليمية العليا فرانكفورت - قيد النظر

دعمت الآلية محاكمة علاء م، الطبيب السوري الذي يُحاكم حاليًا بتهم العنف الجنسي والتعذيب وقتل المدنيين السوريين، كجرائم ضد الإنسانية.

وقدّمت الآلية معلومات وأدلة وأجرت مقابلة مع أحد الشهود الرئيسيين.

المحكمة الإقليمية العليا برلين - 23 شباط/فبراير 2023

إدانة الفلسطيني- الســوري موفق د. بارتكاب جريمة حرب (استخدام وسيلة حرب غير مشــروعة) وقتل حيث أطلق قنبلة يدوية على حشد من المدنيين ينتظرون توزيع السلّ الغذائية في دمشق في آذار/مارس عام 2014. وحكم عليه بالسجن المؤبد.

دعمت الآلية اجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة.

المحكمة الإقليمية العليا كوبلنز - 13 كانون الثاني/يناير 2022

إدانة المواطن السوري أنور ر. - ضابط مخابرات سوري سابق – بتهم التعذيب والحرمان الشــديد من الحرية والقتل والعنف الجنسي بصفتها جرائم ضد الإنسانية، وقد حكم عليه بالسجن المؤبد.

دعمت الآلية إجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة، وستترجم الحكم إلى الإنكليزية والعربية لنشره بعد صدوره بشكلٍ نهائي.

المحكمة الإقليمية العليا كوبلنز - 24 شباط/فبراير 2021

إدانة المواطن السوري إياد أ. بتهمة التواطؤ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لمسؤوليته المباشرة عن تعذيب المعتقلين في معتقلات الدولة. وحكم عليه بالسجن أربع سنوات ونصف.

دعمت الآلية إجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة وترجمة الحكم التاريخي إلى الإنكليزية والعربية لنشره على العامة.

المعلومات التالية عيّنة من تطوّرات تحقيق العدالة التي ساهمت بها الآلية.
نشاركها بعد الحصول على إذن الهيئات القضائية التي تجري هذه الإجراءات أو حيث يكون دعم الآلية مذكور علنًا.
بخلاف هاتين الحالتين، لا تشارك الآلية تفاصيل عن الهيئات القضائية التي تدعمها أو القضايا التي ساهمت بها.

إنجازات الآلية في مجالي التحقيق والتحليل

نوّد أن نتوقف لحظة لنطلعكم بإيجاز على بعض الأطر الرئيسية التي توجه عملنا بالآلية. فهي أساسية ليس فقط لفهم كيفية عملنا ولكن أيضًا لمعرفة كيفية ممارستنا لأنشطتنا من أجل تسهيل تحقيق العدالة الشاملة إزاء الجرائم الدولية الأساسية.

المفاهيم الرئيسية

التحقيق الهيكلي

تعتمد المساءلة الجنائية للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما المرتكبة أثناء النزاعات المطوّلة، على دليل بوقوع عدد من الانتهاكات المختلفة ذات الصلة، ويجب تحديد الروابط ما بين هذه الانتهاكات والأفراد المرتبطين بهياكل معقّدة للمجموعات ويجب ايضًا تحديد موقع الانتهاكات ضمن السياق الأكبر. فالتحقيق الهيكلي هو إطار تحقيقي تستخدمه الآلية وعدد متزايد من وحدات جرائم الحرب على المستوى الوطني لجمع الأدلّة وتنظيمها حول الجرائم الدولية الأساسية (جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية). هذا الإطار مفيد لضمان الاتساق عند تقييم الأدلّة في القضايا التي تنشأ من انتهاكاتٍ شبيهة، أو تلك المرتبطة بأفراد يعملون ضمن الهياكل نفسها أو أخرى شبيهة لها أو التي تعتمد على دليل بوجوب تطبيق متطلّبات قانونية متداخلة. صمّمت الآلية هذا التحقيق الهيكلي بهدف استكمال وتعزيز الجهود المركّزة على سوريا من قبل الهيئات القضائية الوطنية ولإنشاء مجموعة أساسية من الأدلّة والتحليل الذي يمكن للفاعلين المستقبليين في مجال المساءلة البناء عليها.

بشكلٍ عام، وفي إطار التحقيق الهيكلي، لا يتم تصنيف الأفراد كمشتبه بهم. بل، يُستخدم التحقيق الهيكلي كمركز للأدلّة التي ستكشف تدريجياً عن صورة دقيقة ومنظّمة للوضع قيد الفحص. فهو يوفر إطارًا فعالًا للتحقيق في الأمور قبل فتح ملف قضية يتم فيها التركيز على المشتبه بهم الأفراد.

مسارات التحقيق الاستراتيجية (SLINQs)

في الأساس، هذه المسارات هي مسارات استقصائية وتحليلية ضمن التحقيق الهيكلي تقوم بتوجيه ومساعدة عمل المحققين والمحللين والمحامين في تحديد أهم المواضيع والمسائل التي يجب فحصها. توفّر مسارات التحقيق هذه نهجًا منظمًا ومنهجيًا لجمع الأدلة وتفسيرها، ما يمكننا من تحديد الأنماط والعناصر الهيكلية المتبعة في ارتكاب الجرائم.

ويسمح هذا النهج للآلية بالنظر فيما يلي:

- ما هي الجرائم والانتهاكات التي قد تشكّل محور جهود تحقيق العدالة التي تبذلها أكثر من هيئة قضائية،
- ما نوع المنتجات التي يمكننا تطويرها والتي من شأنها دعم مجموعة مختلفة من الإجراءات القضائية،
- كيف نطبّق مقاربتنا التي تركّز على الضحايا والناجين/يات بشكلٍ فعّال، بما في ذلك إدماج استراتيجياتنا الموضوعية (حول النوع الاجتماعي والأطفال والشباب ومبادرات العدالة الأوسع).

فتح ملفات القضايا

تمثل ملفات القضايا مرحلة التركيز على ربط جرائم معيّنة بأفرادٍ معيّنين. وهي تشير إلى سجل شامل لجميع المعلومات والأدلّة والوثائق المتعلّقة بأحداث معينة أو أفراد أو كيانات تم جمعها ومراجعتها أثناء التحقيقات. يتم تنظيم كل شيء بدقة في ملفات القضايا هذه، من الوثائق وشهادات الشهود إلى الأدلة المادية والرقمية. إنها بمثابة حجر الأساس للملاحقات القضائية المحتملة، وتقدّم وصفًا واضحًا ومتاحًا للنتائج التي توصلنا إليها. بنى ملفات القضايا على الأسس التي وضعتها الممارسات الأولية لمسارات التحقيق.

تتميّز ملفات القضايا بالديناميكية حيث تشهد التطوّر والتحديث المستمر من خلال تزويدها بأدلّة جديدة مع تقدم مسار التحقيق.

آخر المستجدات حول مسارات التحقيق الهيكلية للآلية

يتزايد الطلب على العمل التحليلي للآلية من قبل المحقّقين والمدّعين العامين والجهات القضائية الفاعلة في الهيئات القضائية الوطنية في سعيهم لدعم القضايا المتعلّقة بالجرائم الدولية الأساسية في سوريا.

مع مسارات التحقيق الهيكلية، تسعى الآلية إلى معالجة التحيّزات التي يمكن أن تنشأ في التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الجرائم الدولية الأساسية، ما يقوض هدف العدالة الشاملة. يهدف هذا النهج إلى ضمان التعامل مع خبرات الأشخاص والجماعات الممثلة تمثيلا ناقصا والجرائم غير الموثقة تاريخيا بشكلٍ كافي، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والشباب.

حتى الآن، تقاسمت الآلية 43 منتجًا تحليليًا معتلّق بمسارات التحقيق الهيكلية أو تم تطويره بهدف دعم تحقيقاتٍ معيّنة.

1. الجرائم المتعلّقة بالاحتجاز

تعمل الآلية حالياً على تعزيز عملها التحليلي بشأن المنظومة المتبعة من قبل الحكومة السورية فيما يتعلّق بالاحتجاز والجرائم المتصلة بالاحتجاز، وتجري التحقيقات ذات الصلة. تتوقّع الآلية أن تكون نتائج عملها التحقيقي والتحليلي مفيدة بالنسبة إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة التي تنظر في القضايا الجنائية.

كذلك، أعربت الآلية عن استعدادها لتقديم معلومات وتحليلات بهدف مساعدة محكمة العدل الدولية على البت في الدعوى القانونية التي رفعتها كندا وهولندا ضد الجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

في 8 حزيران/يونيو 2023، قدمت هولندا وكندا طلبًا مشتركًا لإقامة دعوى أمام محكمة العدل الدولية.

من المخطط إجراء جلسة استماع حول التدابير المؤقتة التي طلبتها هولندا وكندا في 10 و11 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023.

2. الجرائم التي ارتكبها أفراد متصّلون بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

تحقق الآلية حاليًا في الأحداث المرتبطة بتجنيد داعش للأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية؛ وتقوم بذلك من خلال تحديد أساليب التجنيد المتبعة من قبل داعش، وطبيعة تدريباته، وطرق تشغيل معسكراته التدريبية، والأساليب المختلفة التي استخدم بها داعش الأطفال في الأعمال العدائية، وتأثير هذه التجارب على الأطفال.

وفي تحقيقاتها المعنية، تقوم الآلية بدمج العوامل المتداخلة مثل النوع الاجتماعي والعمر بشكل شامل. وعند الاقتضاء، تسعى إلى إثبات التجارب المختلفة للأطفال في التجنيد والتدريب والاستخدام في الأعمال العدائية اعتمادًا على مكوّنات هوياتهم مثل الدين والعرق والجنسية والنوع الاجتماعي والفئة العمرية والوضع الأسري أو الاجتماعي.

3. الهجمات غير المشروعة ضد المدنيين والأعيان المدنية

في عام 2021، قررت الآلية فتح ملفين لقضايا تتعلق بالهجمات غير المشروعة باستخدام أسلحة كيميائية وتقليدية، بما في ذلك الهجمات على المنشآت الطبية.

وبعد الانتهاء من مراجعتها المستقلّة للأدلّة التي جرى جمعها وتخزينها في مستودعها المركزي، تركّز الآلية حاليًا على إحدى قضاياها تتعلق بمجموعة من الضربات الجوية وقعت في 2017.

وتم فيها استخدام أسلحة كيميائية وتقليدية. وسعياً لاستكمال عمله على ملف القضية هذا، يجري الفريق حالياً تحقيقات مستهدفة بغرض تعزيز وتوسيع نطاق الأدلة المطلوبة.

وبصفة خاصة، يسلّط مسار التحقيق هذا الضوء على العمل الاستباقي للآلية فيما يتعلق بتطوير منتجات تحليلية شاملة استعدادًا لفرص العدالة التي قد تنشأ في المستقبل.

تواصل معنا

نوّد أن نتقدم بالشكر لكل من ساهموا برأيهم واقتراحاتهم حول ما يريدون إضافته إلى النشرة الشهرية. وإذا وددتم التواصل معنا بخصوص أية استفسارات أو تعليقات قد تكون لديكم أو حصلتم على هذه النشرة وترغبون أن نضيفكم إلى قائمتنا البريدية، يرجى الاتصال بنا على iiimsyria@un.org

يمكنكم قراءة الإصدارات السابقة لهذه النشرة على موقعنا الالكتروني حيث يمكنكم أيضًا مراجعة المزيد من المعلومات حول عمل الآلية وآخر أنشطتها.

شكرا لكم على دعمكم وتعاونكم المستمرّين.